الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٣٠ يونيو١٩٩٦

هل بدأت إسرائيل حصار منابع النيل؟

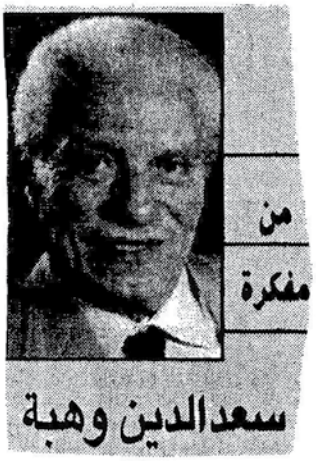

من مفكرة

سعدالدين وهبة

هل تحاول إسرائيل أن تجذب انتباهنا دائما إلى الشمال لتعبث بالجنوب هل تثير الأزمات مع الفلسطينيين وتحيك تمثيلية هزلية اسمها إعادة الانتشار فى الخليل لكى يتجه اهتمامنا واهتمام العالم العربى، وبل واهتمام العالم كله إلى ما يحدث فى الأرض المحتلة لتصرف انتباهنا عما يحدث فى افريقيا.

هل نجحت إسرائيل فى دق أسفين فى وسط إفريقيا وحول البحيرات الكبرى لتستطيع أن تتحكم فى مياه النيل وتجبر مصر على تزويدها به.

هل نجحت إسرائيل فى التسلل إلى منابع النيل فى اثيوبيا لكى تقيم اثيوبيا مشروعات على النيل الأزرق تؤثر على حصة مصر من مياه النيل؟ وما هو هدف إسرائيل من إثارة القلاقل فى جنوب السودان ومساعدة جرانج للهجوم المسلح على السودان الشمالى.. ماذا تريد إسرائيل من ذلك التحرك العريض.. ولماذا ذهب كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى قبل ان يترك وظيفته بعد أن قدم لإسرائيل أجل الخدمات؟

الجواب واضح كل الوضوح وهو لا يحتمل اللبس ولا الغموض، إن إسرائيل تحاول حصار مصر والتحكم فيها بالتحكم فى مياه النيل وفى البحر الأحمر الممر الاستراتيجى للأمن القومى المصرى، بل الأمن القومى العربى.

المخابرات الفرنسية

نقلت وكالات الأنباء من باريس أن المخابرات الفرنسية اتهمت إسرائيل باشعال الصراع فى منطقة البحيرات الكبرى بإفريقيا، أكد تقرير المخابرات الفرنسية تغلغل إسرائيل فى المنطقة لاستكمال مخطط الالتفاف حول الدول العربية بعد نجاحها فى النفاذ إلى منطقة البحر الأحمر، وأشار التقرير إلى أن إسرائيل تتحمل الجانب الأكبر من مسئولية تدهور الأوضاع بشكل خطير فى منطقة البحيرات الكبرى والتى تعد أحد منابع نهر النيل، فقد ثبت قيام إسرائيل بتسليح جيشى رواندا وبوروندى الواقعين تحت سيطرة قبيلة (التوتسى)، كما اوضح أن إسرائيل قامت خلال الشهور الأخيرة بتزويد الجيشين بالأسلحة القديمة التى يعود تاريخ تصنيعها إلى الستينات بدون مقابل مادى وتهدف إسرائيل إلى كسب ود السلطات الحاكمة فى رواندا وبوروندى والتغلغل فى منطقة البحيرات الكبرى، وأشار التقرير إلى أن إسرائيل نجحت فى وضع أقدامها بالمنطقة وعرضت مساعدة حكومتى البلدين فى حماية المنشآت الاستراتيجية فى العاصمتين بوجومبورا وكيجالى ضد هجمات قبيلة الهوتو وتتولى الحماية بعض الشركات الخاصة التابعة لجهاز الموساد الإسرائيلى، كما أشار التقرير الفرنسى إلى قيام تجار السلاح الإسرائيليين ببيع الأسلحة بأسعار زهيدة للمتمردين بناء على أوامر الموساد لإشعال الأوضاع فى المنطقة وضمان استمرار حاجة حكومات دول المنطقة للمساعدات والوجود الإسرائيلى وتسعى إسرائيل إلى تسهيل عمليات الاختراق والالتفاف حول مصر والدول العربية.

هذا ما نقلته وكالات الأنباء العالمية عن تقرير للمخابرات الفرنسية وهو يتضمن موضوعين هدفهما واحد وإن كانا منفصلين الأول هو وصول إسرائيل وإثارتها القلاقل فى منطقة البحيرات الكبرى، حيث منابع النيل ،والأمر الثانى هو اتجاهها للعبث بالأمن المصرى والعربى بالبحر الأحمر.

إسرائيل عند منابع النيل

ونبدأ بالحديث عن الموضوع الأول:

فالذى يحاول أن يتبين حقيقة (الكوارث) التى تحل بالقارة الافريقية فى السنوات الأخيرة سوف يجد إسرائيل عند كل كارثة من هذه الكوارث تثير النوازع القبلية وتمنح السلاح بالمجان لكل القوى المتحاربة حتى يقتل الافريقيون الافريقيين.

فقد قدمت إسرائيل مساعدات عسكرية للرئيس الزائيرى موبوتو، كما أشرفت على تدريب قوات الحرس الجمهورى الذى يشكل العمود الفقرى للقوات المسلحة الزائيرية.

وعلمت فرنسا بما يحدث فى المستعمرة البلجيكية السابقة فى زمن الرئيس السابق ميتران ولكن ميتران غض الطرف عما يدور فى زائير.. وعندما جاء شيراك إلى الحكم بدأ ينتبه إلى أن ما تقوم به إسرائيل فى افريقيا يهدف إلى هدفين الأول أنها تقوم بدور السمسار لحساب الولايات المتحدة الأمريكية لطرد النفوذ الفرنسى من إفريقيا، ولكى ترثها أمريكا، كما ورثت النفوذ الفرنسى والبريطانى فى الشرق الأوسط وفى أماكن أخرى كثيرة فى العالم.

أما الهدف الثانى فهو لحساب

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

إسرائيل نفسها من أجل السيطرة على مياه النيل فى البحيرات الكبرى.

وعندما قام وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر برحلته الافريقية الأخيرة منذ أسابيع كان الهدف واضحا، وقد تناولته الصحف الفرنسية ثم اشتعلت المعارك الصحفية بين فرنسا وأمريكا وتناثرت الاتهامات من كلا الجانبين إلى الجانب الآخر.

قالت الصحف الفرنسية إن إسرائيل بقيامها بعملية السمسرة لحساب أمريكا سوف تحصل على وضع يدها على مناجم الذهب والالماس فى المنطقة، وقد عرف منذ وقت بعيد أن ملايين السكان الهوتو يواجهون مصيرا محتوما.

وبهذه المناسبة هناك بين الهوتو نسبة كبيرة من المسلمين يتحدثون العربية، بل بلكنة مصرية، وهذا يقطع بصلات قديمة من الجنوب والشمال فى افريقيا.

لقد اوضحت فرنسا أن إسرائيل زودت أطراف النزاع الهوتو والتوتسى، وكذلك الجيش الزائيرى بكميات كبيرة من الأسلحة ويقدمها الموساد الإسرائيلى كهدية أوتباع بأسعار زهيدة بواسطة شركات تعمل لحساب الموساد.

وترى فرنسا أن المشروع الأمريكى - الإسرائيلى الذى دخل مرحلة التنفيذ هو تحريك الأقليات فى شرق زائير على الحدود بين رواندا وبوروندى وأوغندا للانقضاض على القوات الموالية لموبوتو فور إعلان استقلال ذاتى فى المنطقة، وكانت المرحلة الأولى من المشروع قد بدات قبل عامين وضحى فيها بمليون قتيل وفرض سيطرة الأمريكية التوتسية على الحكم فى رواندا وبوروندى وتهجير مليون نسمة من الهوتو إلى الضفات القريبة لبحيرة كيفو مازالوا فى حكم المفقودين.

وربما تفسر هذه المؤامرة الأمريكية - الإسرائيلية تقاعس مجلس الأمن عن التدخل فى المنطقة لأن عمليات القتل مطلوبة لصالح امريكا وإسرائيل.

هل ضبطت مصر طائرة زائيرية؟

قالت بعض وكالات الأنباء العالمية أن السلطات المصرية أجبرت منذ عدة أيام طائرة من طراز اليوشن ٧٤ موجهة من كينشاسا إلى مطار بن جوريون فى إسرائيل، وكان قائدها يحاول التسلل عبر الأجواء المصرية فى طريقه إلى اسرائيل.. ولم يعرف بعد نتيجة التحقيق الذى اجرته السلطات المصرية مع الطائرة الزائيرية.. وهذا معناه بغير جدال ان اسرائيل تعبث الان فى منطقة البحيرات الكبرى كى تستطيع السيطرة على مياه النيل لتسيطر بذلك على مصر.. هذا هو الجزء الاول من المؤامرة.

اتفاقيات مياه النيل

نعرف جميعا ان بحيرة تانا تمدنا عبر النيل الازرق بجزء كبير من مياه النيل. وبحيرة تانا كما نعلم تقع فى اثيوبيا، ونتوقف امام الاتفاقيات الدولية التى تنظم حصول مصر على حصتها من مياه النيل والعلاقة القائمة الان بينها وبين شركائها فى مياه النيل وهذه الاتفاقيات هى:

- بروتوكول روما فى ١٥ ابريل ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا فى شأن تقسيم الحدود بين اريتريا والسودان الذى تعهدت فيه الحكومة الايطالية بالامتناع عن اقامة اى اعمال تؤثر فى كمية مياه نهر عطبرة باعتباره احد روافد النيل.
- اتفاقية اديس ابابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا وتعهدت بموجبها اثيوبيا عدم اقامة اى مشاريع تؤثر على مياه النهر.
- معاهدة لندن ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا نيابة عن الكونغو ونصت على تعهد حكومة الكونغو عدم اقامة اى انشاءات على نهر السمليكى احد روافد النيل.
- اتفاقية ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا التى تعهدت المحافظة على وحدة اثيوبيا ومصالح بريطانيا ومصر فى حوض النيل.
- اتفاقية ١٩٢٥ بين بريطانيا وايطاليا التى اكدت ايطاليا بموجبها الامتناع عن القيام باى عمل من شانه تعديل حجم المياه فى نهر النيل.
- اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ممثلة السودان من جهة، وبين اوغندا وكينيا وتنزانيا من جهة اخرى وتنص على الا تقام، بغير اتفاق مسبق اى اعمال او اجراءات على النيل او فروعه تمس مصر، كما اعترفت الاتفاقية بحقوق مصر التاريخية والمكتسبة فى مياه النيل وتحديد حصة مصر بـ ٤٨ بليون متر مكعب سنويا فى مقابل اربعة بلايين متر مكعب سنويا للسودان.

وكانت تنزانيا قد طالبت عام ١٩٨٩ باعادة النظر فى هذه الاتفاقية باعتبارها معاهدة استعمارية وطلبت البحث فى صيغ جديدة تراعى مصالح الشعوب واحتياجاتها.

- اتفاقية ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا بصفتها احدى دولتى الادارة الثنائية على السودان وتتضمن اقامة مشروع خزان جبل الاولياء.

واكتسبت هذه الاتفاقيات الاستمرارية والقوة طبقا لاتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ فى شأن التوارث الدولى للمعاهدات.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● اتفاقية يناير ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والاوغندية وتنص على موافقة مصر على انشاء سد وخزان على شلالات اووين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الكهرباء فى اوغندا وتخزين المياه فى البحيرة لمصلحة السودان ومصر على ان يكون التخزين فى حدود ٣ امتار وتدفع مصر بمقتضى الاتفاقية تعويضا عن العجز فى توليد الكهرباء وهو الامر الذى لم يحدث حتى الان.

● الاتفاقية المصرية - السودانية لعام ١٩٥٩ فى شأن تقسيم مياه النيل التى حددت حصة مصر بنحو ٥٥.٥ بليون متر مكعب سنويا توفر ٨٦٪ من حاجة مصر من المياه وتحصل عليها من المياه الواردة من اثيوبيا من النيل الازرق.

واكدت هذه الاتفاقية حق مصر فى ايجاد مكتب تفتيش رى فى منبع النيل فى منطقة جنجا الاوغندية، كان وضعه القانونى قبل الاتفاقية يستند إلى اتفاقية مصرية - بريطانية وقعت عام ١٩٤٨.

● اتفاقية انشاء منظمة دول حوض النيل (اندوجو) عام ١٩٨٣ التى نصت على التزام الدول الاعضاء (مصر - السودان - اوغندا - كينيا - زائير - اثيوبيا - رواندا - بوروندى - تنزانيا وافريقيا الوسطى) بالتنسيق والتشاور فى شأن اى مشاريع مائية واحترام المعاهدات الدولية والثنائية فى شأن تقاسم مياه النهر والتعهد بعدم المساس بها.

رأى مصر

وكانت المصادر المصرية المسئولة تؤكد دائما ان اى دولة من دول حوض النيل لا يمكنها التحكم وحدها فى مياه النهر او الاضرار بحصة دول الحوض بسبب الاتفاقيات الثنائية والجماعية التى اكتسبت الصفة الدولية والتى اشرنا اليها.

وقال مصدر مصرى تعقيبا على انشاء اثيوبيا خزانين على النيل الازرق احد روافد نهر النيل ان مصر تجرى اتصالات مع الحكومة الاثيوبية فى شأن مشاريع انشاء خزانات او سدود على نهر النيل، لعدم المساس بحصة مصر من مياه النهر (٥٥.٥ بليون متر مكعب سنويا توفر ٨٦٪من حاجة مصر من المياه).

واوضح ان الحكومة الاثيوبية اكدت فى ايضاحاتها ان اى مشاريع ستنفذها لا تمس حصص اى دولة من دول حوض النهر معربا عن ثقة بلاده فى ان (اثيوبيا لاتقدم على فعل شىء يمس مصر)، لكنه اكد فى الوقت نفسه ان مصر (تتابع بحرص وبجدية شديدين كل التطورات على نهر النيل وروافده).

واستبعد المصدر تورط اثيوبيا فى اى محاولة تستهدف الاضرار بمصر مشيرا إلى العلاقات التاريخية والروابط التى تجمع البلدين.

وقد شنت وسائل الاعلام الاثيوبية حملة اعلامية ضخمة ضد مصر اتهمت فيها الحكومة المصرية بعدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بخصوص مياه النيل.

وادعت الصحف الاثيوبية وجود اتفاق سرى بين مصر واسرائيل وبمقتضاه تقوم مصر بمد ترعة السلام إلى سيناء لنقل مياه النيل إلى اسرائيل وبان قناة (توشكى) سوف يتم تغذيتها من مخزون بحيرة ناصر، مما يعد مخالفا لنصوص ومبادئ الاتفاقيات الدولية.

وانتقدت هذه الصحف الاتفاقيات الموقعة بخصوص مياه النيل بين إثيوبيا وبريطانيا - وقت احتلالها لمصر والسودان - والاتفاقيات المبرمة بين مصر وإثيوبيا عام ١٩٥٩ وقالت إن جميع هذه الاتفاقيات لاتتصف بالعدالة.

هدف إسرائيل

وقد ردت مصادر مصرية بأن حملة الصحف الإثيوبية مدفوعة من إسرائيل وان إسرائيل لن تهدأ حتى تدفع مصر إلى مشاكل مع جيرانها، خاصة شركاءها فى مياه النيل، وهدف إسرائيل من ذلك واضح كل الوضوح وتاريخ الصهيونية مع مياه النيل معروف تماما، فمنذ عام ١٩٠٣ حاول زعيم الحركة تيودور هيرتزل مفاوضة اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى فى مصر برى صحراء النقب وسيناء بمياه

رفضت الحكومة البريطانية هذه المحاولة وهناك مشروع وضعه مهندس يدعى اليشع كيلى عام ١٩٧٤ لنقل مياه النيل إلى إسرائيل.

وكان هذا المهندس ضمن الوفود الفنية الإسرائيلية المصاحبة للوفد المفاوض فى كامب ديفيد ويعتبر اليشع مشروعه حلا نهائيا لأزمة المياه فى إسرائيل عبر إيصال المياه إلى وسط إسرائيل وشمالها فى مرحلة لاحقة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

النيل فى إسرائيل

وسبق أن أشير إلى مادار بين عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت والرئيس السادات خاصا بمياه النيل.

واعترض مصطفى خليل رئيس الوزراء وبطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية على هذا المشروع وشكل رئيس الوزراء لجنة ضمت وزير الرى وبعض الخبراء وبطرس غالى وعددا من المستشارين القانونيين وقام مصطفى خليل وبطرس غالى بعرض الموضوع على الرئيس السادات كالآتى:

إن نتائج البحث القانونى أظهرت مايلى:

١ - إن اتفاقية مياه النيل الموقعة بين دول حوضه، لاتسمح لدولة من دول الحوض بأن تعطى لطرف ثالث أى كمية من المياه إلا بموافقة كل دول الحوض.

٢ - إنه إذا حصل طرف ثالث على أى كمية من المياه لمدة سنة واستزرع عليها ارضا، فهذا يرتب لذلك الطرف وبمقتضى القانون الدولى حق ارتفاق دائم على هذه المياه.

٣ - إن هناك اثنتى عشرة معاهدة تم توقيعها بين كل دول حوض النيل.

فإذا جئنا وطالبنا بإعادة الاتفاق على توزيع المياه فى هذه الظروف، فإن أى توزيع جديد لحصص المياه لن يكون فى مصلحتنا لأننا نأخذ بالفعل أكثر من حصتنا ،ونقول لدول الحوض إننا نقوم بإصلاح مساحات ضخمة من الأراضى ونحتاج إلى كل نقطة ماء مما نأخذه، فإذا جئنا الآن وأعطينا لإسرائيل مياها قلنا إنها زائدة على حاجتنا. فإننا بذلك نمنح الفرصة لكل دول الحوض أن تنقض معاهدات توزيع حصص المياه، وصحيح أن بعض دول الحوض تتجاوز الآن فيما تسحبه من النهر ولكنها تفعل ذلك خفية وعلى استحياء فإذا جئنا الآن وأعطينا المياه لطرف ثالث، فمعنى ذلك اننا نعطى لكل دول الحوض تصريحا رسميا بأن تفعل كل منها ماتشاء..

واستمع الرئيس السادات إلى الحجج التى ساقها بطرس غالى ،وقال مصطفى خليل «إننى رئيس وزرائك ومن واجبى تجاهك، فضلا عن واجبى إزاء البلد، أن أحمى صورتك أمام الناس، وأنا لاأستطيع بضمير مستريح أن أمد أنبوبة قطرها بوصة واحدة إلى إسرائيل لأسباب واضحة» وراح مصطفى خليل يعدد أسبابه:

١ - ليست عندنا مياه فائضة على الإطلاق.

٢ - نحن من الآن فعلا نستعير جزءا من حصة المياه المخصصة للسودان.

٣ - إن إيراد مياه النيل يشهد تذبذبا خطيرا فى السنوات الأخيرة، وقد بدأت بالفعل سنوات قحط فى الجنوب ولولا بناء السد العالى لحلت بمصر كارثة ولو استمرت سنوات القحط فإننا سوف نستهلك مخزون بحيرة السد فى ظرف سنوات قليلة.

٤ - إن احتياجاتنا الحالية من المياه الآن ٥٥ مليار متر مكعب وأملنا الحقيقى فى احتمالين:

× أن نتمكن من تغيير أساليب الرى فى مصر ونلجأ إلى الرش بدلا من الغمر.. ونحن نطبق ذلك فى الأرض الجديدة ولانطبقه فى الوادى القديم ولن نقدر على ذلك إلا بعد سنوات طويلة.

× أن نتمكن من معالجة مياه الصرف.. وهذه تحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى وقت طويل حتى تصبح ممكنة.

وإلى الأسبوع القادم لنتحدث عن إريتريا والبحر الأحمر وإسرائيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية